اكبر انقلاب في وزارة الداخلية بعد تسريح آلاف الشرطة وتطويع آلاف آخرين

اتهامات القتل الطائفي تسرّع التغييرات في الشرطة العراقية

بغداد ـ «القدس العربي»:

فيما سيتم تسريح اكثر من 3 آلاف ضابط وشرطي عراقي خلال الأسبوع الجاري، سيلتحق اكثر من 600 شرطي جديد بالداخلية العراقية لمباشرة عملهم في محافظة الانبار غربي العراق.

ويتوقع مراقبون ان تشهد الداخلية العراقية وخلال الشهر الجاري اعنف انقلاب في هيكليتها منذ تشكيلها في حزيران/ يونيو 2003 بعد سقوط النظام السابق بفترة، وفيما يحاول مسؤولون في الداخلية العراقية تبرير تسريح الشرطة الثلاثة آلاف فانهم يشيرون الى ان ذلك ليس لمخالفة الجميع بل لترشيق وترشيد الوزارة في محاولة لتغطية الاتهامات والانتقادات التي تعرضت لها الوزارة بالقتل الطائفي، واعرب المسؤولون في الداخلية «ان تغيير المناصب في وزارة الداخلية، والذي شمل اللواء مهدي الغراوي الذي كان قائد قوات حفظ النظام واللواء رشيد فليح الذي كان قائد لمغاوير الداخلية، كان بهدف الترشيد وإن التغييرات ستشمل كل مفاصل الوزارة وليس فقط الشرطة الوطنية التي يقودها الان اللواء عدنان ثابت السامرائي».

وكانت تحقيقات سابقة قد تم فتحها ضد مسؤولين في وزارة الداخلية منذ قضية ملجأ الجادرية الذي لم تكشف نتائج التحقيق بشأنه حتى الان، كما فتحت تحقيقات اخرى ضد ضباط سابقين، ورغم محاولات وزير الداخلية تغيير هيكلية الوزارة التي بدأ العمل بها ووعوده بان ذلك لن يستغرق وقتا كبيرا، تشير معلومات من الوزارة الى ان التغيير سيشمل ايضا مدراء شرطة في عدد من المدن وبغداد، وان نتائج التحقيقات بشأن عدد من القضايا المالية والفساد الاداري واتهامات بتعذيب معتقلين سيتم اصدار احكام بشأنها، الا ان الوزارة لم تؤكد حتى الان الى اين سيتجه الشرطة الذين سيتم تسريحهم خلال الايام المقبلة.

وبالمقابل وازاء تسريح عدد من الشرطة فانه سيتم في الاسبوع المقبل تخريج 600 متطوع جديد للعمل في جهاز الشرطة بمحافظة الانبار غربي العراق تم تطويعهم خلال الفترة الماضية، ومن المقرر ان يلتحق مئات آخرون بالتدريب هناك.

واوضح بيان لمكتب الشؤون العامة في القوات المتعددة ان «هدف القوات غرب العراق هو تدريب وتجهيز احد عشر الفا و300 عنصر بداية العام المقبل»، مشيرا الى ان «مراكز الشرطة في محافظة الانبار ستتسلم هذا الأسبوع تجهيزات جديدة تشمل ثمانين عربة (شيفروليت) مزودة بدروع واقية لمساعدة الشرطة في الرد على العمليات المسلحة»، حيث يتم استهداف الشرطة في الانبار بشكل كبير وقد قتل عدد كبير منهم فيما تم حل جهاز الشرطة هناك لاكثر من مرة، وتم استهداف مراكز لمتطوعين بسيارات مفخخة لعدة مرات.

وتعتمد الحكومة العراقية الان على عدد من شيوخ العشائر في الانبار لجلب المتطوعين للشرطة غير ان العدد المطلوب يمكن ان يشكل صعوبات كبيرة التطويع خلال فترة قصيرة.

وكانت عمليات التطويع قد بدأت قبل عدة اشهر في مدن اخرى مثل الموصل وصلاح الدين وبعض الاقضية التي تسكنها غالبية من السنة.

واذا ما نجحت عمليات التطويع وفق بعض المراقبين فان موازنة جديدة ستظهر في وزارة الداخلية تخفف من وطأة التوجهات الطائفية فيها، خاصة اذا ما تم تغيير عدد من قادة الوزارة من الذين انتسبوا للداخلية ايام سلطة بريمر وما تلاها.

وقد بدأت منذ الآن وبعد التغييرات التي بدأت تشهدها الداخلية العراقية أصوات تشير الى عدد من الجرائم التي ارتكبها ضباط في الوزارة مثلما اثارت القوات الامريكية قبل يومين معلومات عن اعتقال اثنين من ضباط الشرطة العراقيين يشتبه في تورطهما بقتل 19 عاملا في بلدة الضلوعية التي تبعد 100 كيلومتر شمال بغداد.

وكشف بيان للجيش الامريكي ان بلدة الضلوعية تعرضت لاكثر من خمس هجمات غير مباشرة في يوم واحد ادت الى قتل ستة مدنيين وجرح 10 آخرين، اشعلت بدورها اعمال العنف بعد تعرض 19 من عمال البناء الى الخطف والقتل يوم الجمعة الماضي في منطقة الضلوعية شرق بغداد أنتجت ردات فعل واعمال انتقامية سقط ضحيتها 38 شخصا.

علي حسن المجيد يتحدث امام المحكمة امس

محاموه لم يقرروا انهاء مقاطعتهم جلسات «الانفال»

محاكمة صدام: شاهد كردي يتهم الجيش بارتكاب قتل جماعي

بغداد ـ من بول شيم:

اكد احد شهود الاثبات امس للمحكمة الجنائية العراقية العليا التي تحاكم الرئيس المخلوع صدام حسين بتهمة ارتكاب «ابادة جماعية» بحق الاكراد خلال «حملة الانفال» انه رأى شاحنات تنقل القرويين الاكراد الى الصحراء ويعدمون بالنار ويدفنون هناك.

واضاف الشاهد انه تمكن من الهروب خلال الليل واختبأ في احد الخنادق التي حفرت خصيصا كمقبرة تقع في حقل كبير.

وهذه اول شهادة حول قضية القبور الجماعية المتعلقة بضحايا حملة الانفال ضد الاكراد التي راح ضحيتها نحو 182 الف شخص عامي 1987 و1988، بحسب المدعي العام.

وتحدث الشاهد الذي رفض الكشف عن اسمه من خلف الستار عن كيفية قيام الجيش العراقي بتدمير قريته واعتقاله ومراحل السجن التي مر فيها.

ووصف الشاهد كيف تم نقل رفاقه في المعتقل بشاحنات الى الصحراء من معتقل في مدينة كركوك (260 كلم شمال بغداد) الى ساحات في صحراء في محافظة الانبار غرب العراق.

وقال ان «الطريق كان غير معبد وان شاحنتنا غرست بالرمال ولم نستطع التحرك، وبعد لحظات سمعنا اصوات اطلاقات نارية وصراخا على مسافة بعيدة منا».

واضاف «بعد ان خيم الليل قام الجنود باقتياد مجموعة من المعتقلين ووضعوهم امام السيارة على شكل ثلاثة او اربعة طوابير وترجل السائق واطفأ نور السيارة الامامي واطلقوا النار عليهم».

ومن جانبها قالت شاهدة تدعى انوار التي كانت بين المعتقلين «لقد اديت الشهادة وتهيأت للموت في تلك اللحظة، انه وقت الاستغفار للناس، وكنا مستعدين للموت».

واضافت «انها تحدت الحراس الذين بدأوا باطلاق النار على المعتقلين بصورة جماعية وهربت» حسبما افادت للمحكمة. واوضحت «لقد هربت من اطلاق النار وسقطت في خندق كان ممتلئا بالجثث. وشاهدت الكثير من الحفر (القبور) والكثير من التلال».

وتابعت «لقد رأيت اناسا مقتولين بالرصاص وكانت الصحراء مليئة بالتلال التي دفن تحتها الضحايا».

وقد استؤنفت محاكمة صدام حسين امس الاربعاء من دون حضور هيئة الدفاع عنه على الرغم من الاتفاق الذي ابرم معها من اجل انهاء مقاطعتها.

ولا يزال صدام ومساعدوه الستة يمثلون امام محامين منتدبين من قبل المحكمة بالرغم من موافقة القاضي محمد عريبي الخليفة على حضور هيئة الدفاع.

وكان وزير الدفاع السابق سلطان هاشم احمد قد طلب في جلسة امس الثلاثاء من المحكمة السماح لهيئة الدفاع عنهم بالحضور للمرافعات، الامر الذي وافقت عليه المحكمة.

ويحضر الجلسة جميع المتهمين في القضية الذين يحاكمون فيها منذ 21 اب/اغسطس الماضي امام المحكمة في المنطقة الخضراء المحصنة وسط العاصمة العراقية. وهم يواجهون عقوبة الاعدام.

وقال رئيس فريق الدفاع عن صدام حسين امس ان الفريق «لم يتخذ قرارا نهائيا» بانهاء مقاطعة محكمة «الانفال»، مشيرا الى «مطالب قانونية ستتم مناقشتها مع المحكمة».

ويحاكم صدام حسين وستة من اعوانه في قضية حملات الانفال التي اسفرت في 1988 عن مقتل حوالى مئة الف كردي وتدمير ثلاثة الاف قرية وتهجير الالاف.

وقال المحامي خليل الدليمي لوكالة فرانس برس «سنجري اتصالات مع المحكمة برعاية الجانب الامريكي وسيتحدد على ضوء ذلك انهاء التعليق من عدمه».

واضاف «لدينا مطالب قانونية وستتم مناقشتها مع المحكمة. لكل حادث حديث، فمقاطعة المحكمة جاءت من اجل طلبات لم تلب حتى الان».

واكد ان «الاولوية الان في قائمة مطالبنا هي لموضوع المحامين وحضورهم واعطائنا فسحة من الوقت لدراسة عشرة آلاف ورقة تم تقديمها من قبل الادعاء العام وقد استلزم الادعاء العام اكثر من سنتين ونصف» السنة.

واضاف «بتقديرنا نحتاج الى ما لا يقل عن ثلاثة اشهر لدراسة هذه الاوراق».

وقال الدليمي «نحن بصدد اجراء اتصالات مكثفة مع المحامين من هيئة الدفاع وخارج هيئة الدفاع وسنجري اتصالات برعاية الجانب الامريكي مع المحكمة».

وكان القاضي سمح بحضور فريق الدفاع الجلسة المقبلة خلال جلسة عقدتها المحكمة الجنائية العراقية العليا امس في قضية «الانفال» بطلب من وزير الدفاع الاسبق سلطان هاشم احمد الطائي.

وقال الدليمي «ليست المحكمة التي منعتنا من الحضور وانما نحن انسحبنا بناء على احتجاجنا».

وقاطعت هيئة الدفاع المحكمة الشهر الماضي بدعوى تدخل الحكومة في شؤون المحكمة وتعيين قاض جديد.

بلير: الانسحاب المبكر من العراق سيكون «كارثة»

■ لندن ـ اف ب: اعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير امس ان انسحابا مبكرا من العراق سيكون «كارثة»، لكنه اكد تصميمه على سحب الجنود البريطانيين «تدريجا» لئلا يتحول وجودها «استفزازا».

وقال بلير امام مجلس العموم خلال جلسة المساءلة الاسبوعية التي تعرض خلالها لانتقادات المعارضين، ان «سياستنا تقضي بالانسحاب تدريجا من العراق عندما تكون القوات العراقية قادرة على تولي مهمات الامن بنفسها».

وقال المسؤول الليبرالي الديموقراطي السير منزيس كامبل الذي يعارض حزبه الحرب في العراق، ان سياسة بلير «اخفقت»، مضيفا ان «الخيار صعب، اما تبديل الاستراتيجيا واما الرحيل».

واعتبر بلير الذي يبدو في موقع الدفاع عن النفس منذ تصريحات رئيس اركان الجيش البريطاني ريتشارد دانات الاسبوع الفائت، ان انسحابا «مبكرا» من العراق «قبل انجاز المهمة» سيكون «كارثيا» لانه سيصب في مصلحة المتطرفين.

وقال «اذا غادرنا الان مع عدم انجاز المهمة (...) فسيتشجع الناس الذين يدعمون المتطرفين في كل انحاء العالم».

واضاف «يمكننا مناقشة الاستراتيجية، لكنها واضحة جدا: الانسحاب تدريجا من العراق (...) وعدم التخلي عن الديموقراطيين بل دعمهم».

وتابع رئيس الوزراء البريطاني «اذا تخلينا الان عن الحكومة العراقية، في وقت تبني فيه قواها لتصبح قوات الامن (العراقية) قادرة على تولي زمام الامور الامنية، فسيشكل ذلك انتقاصا كبيرا من واجبنا». لكنه شدد على اهمية ان تحل قوات الامن العراقية محل القوات البريطانية حين تصبح قادرة على ذلك. وقال «لهذا السبب لا بد من القيام بذلك حين نصبح قادرين، والا فسنصبح استفزازا لا مساعدة». لكن بلير اكد انه لن يتراجع «قيد انملة» في المعركة ضد المتطرفين.

قاض متقاعد يتهم حكومة بلير بالتحول إلى «كلب مدلل» عند إدارة بوش

■ لندن ـ يو بي آي: اتهم اللورد ستين الذي يعد أحد أبرز القضاة المتقاعدين في المملكة المتحدة رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ووزراء حكومته بالسماح لأنفسهم بالتحول إلى «كلب مدلل» لدى إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش من خلال التنازل عن دور السياسة الخارجية لبريطانيا وتسليمها للولايات المتحدة.

وتقاعد اللورد ستين العام الماضي من لجنة القضاة في مجلس اللوردات ويرأس الآن مجموعة (العدالة) للإصلاح القانوني.

ونسبت صحيفة «الغارديان» الصادرة امس الأربعاء إلى اللورد ستين قوله «من المحزن حقاً ان نخلص إلى نتيجة مفادها أن رئيس وزرائنا (بلير) وحكومته الحالية سمحا للبلاد أن تتحول إلى أداة بيد إدارة بوش».

واعتبر العراق «أكبر كارثة تشهدها السياسة الخارجية البريطانية منذ أزمة السويس وستكلف بريطانيا ثمناً باهظاً لفترة طويلة بعد رحيل رئيس الوزراء (بلير) لقاء تنازله عن ممارسة دور مستقل في الشؤون الخارجية».

نائب الرئيس العراقي يتوقع بداية جديدة للحوار بين الجيش الأمريكي والمقاومة

عمان ـ «القدس العربي»:

كشف نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي أمس في العاصمة الأردنية عمان النقاب عن ما قال انه (إتصالات سابقة) جرت فعلا بين الجيش الأمريكي في بلاده ومجموعات في المقاومة المسلحة من بينها الجيش الإسلامي المسلح، وتحدث الهاشمي عن حوارات تجري حاليا بين اطراف المقاومة من ضمنها الجيش الاسلامي مع اطراف عديدة وهذا الاتصال ليس بجديد.

وقال «كانت هناك اتصالات بدات من خلالي شخصيا قبل حوالي اشهر وقد انقطعت وستبدا قريبا» مبينا ان الموضوع لا يتعلق فقط بفصيل مقاومة واحد والمطلوب في الوقت الحاضر ان تعيد جميع الفصائل النظر بموقفها على ضوء الحقائق المستجدة في العراق في الظرف الراهن ولا بد ان تعي اهمية الجلوس على طاولة مفاوضات في المستقبل القريب سواء قررت ان تجلس مع الادارة الامريكية او تجلس مع الحكومة العراقية كما نفضل في الوقت الحاضر.

وشدد على ان العراق بحاجة الى نظرة جديدة في ادارة الازمة مضيفا «نحن بحاجة الى الاعمار وفي كيفية فرض الامن والاستقرار وان نقول كفى للاقتتال والمذابح والعنف».

وبشأن ما يقف بوجه المصالحة الوطنية قال الهاشمي «نحن بحاجة لفترة ليست قليلة للتخلص من رواسب المذهبية والطائفية والسياسية وما حصل في النتيجة من تخندق وتمزق اضافة الى وجود تدخل صارخ من دول عديدة في الشأن العراقي».

وقال الهاشمي على هامش لقاء جمعه برئيس وزراء الأردن معروف البخيت اذا لم يوقف هذا التدخل في الشان العراقي ستبقى المشكلة العراقية قائمة مضيفا «انني اخاطب المملكة الاردنية الهاشمية وهي الواعية لمخاطر هذا التدخل ان يكون لها دور باعتبار ان هذا التدخل يؤذي الامن القومي العربي وبالتالي لا بد من وقفة عربية لمقاومة هذا التدخل بغض النظر عن مصدره». اضاف «اننا نعمل بجد حتى على صياغة قرار مجلس الامن 1546 حتى يكون وجود القوات متعددة الجنسيات فيما لو بقيت في العراق السنة القادمة جزءا من القوة العسكرية الوطنية العراقية» منوها ان هناك تقدما في المسألة الامنية في عدد من المحافظات التي تشهد استقرارا وبالتالي لا حاجة لوجود قوات متعددة الجنسيات في هذه المناطق.

وقال «نحن بحاجة في الوقت الحاضر للقوات متعددة الجنسيات ولكن يجب ان تكون جزءا من القوة العسكرية الوطنية العراقية وان تخضع الى قرارات السلطة العراقية» موضحا ان هذا الامر سيطبق في بادىء الامر بمحافظة الانبار التي ستشهد ادارة جديدة لهذا الملف بعد ان فشلت القوة العسكرية في فرض الامن والاستقرار التي لا زالت مضطربة حتى الان.

نواب عراقيون يعلنون خطة لانشاء مفوضية لحقوق الانسان

عمان ـ من كمال طه:

اعلن نواب عراقيون يمثلون مختلف الكتل النيابية في البرلمان العراقي امس من العاصمة الاردنية عمان خطة لانشاء مفوضية تعنى بحقوق الانسان في العراق بالتعاون مع الامم المتحدة.

واعلن النواب الذين اجتمعوا في احد فنادق عمان، ان المفوضية الجديدة التي ستعرض على البرلمان العراقي لمناقشتها واقرار انشائها بعد عيد الفطر ستكون مستقلة في عملها عن اجهزة الدولة الرسمية لكنها ستكون تحت رقابة البرلمان.

واوضحت الخطة ان المفوضية ستتألف من تسعة مفوضين من الشخصيات المستقلة الكفؤة وتعطى كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعملها.

وستقوم المفوضية ولاول مرة بتلقي شكاوى المواطنين عن الانتهاكات في حقوق الانسان بما فيها تلك التي ترتكب من قبل القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

وقال النائب حيدر العبادي عن لائحة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) خلال الاجتماع «مع الاسف لم يتم حتى الان التحقق من انتهاكات حقوق الانسان في العراق ولم يتم القصاص من الذين اقترفوا وما زالوا يقترفون الجرائم بحق ابناء الشعب العراقي».

واضاف ان «هذه المفوضية ستقوم بتسلم شكاوى المواطنين لكي ترد لهم الاعتبار». واقر العبادي الذي شغل منصب وزير الاتصالات في حكومة ابراهيم الجعفري، ان الانتهاكات لم تحصل في العقود الماضية فقط بل حتى في السنوات الثلاث الماضية التي اعقبت سقوط النظام.

وقال «نعم لقد حصلت تجاوزات خلال السنوات الثلاث الماضية وهي بسبب السياسات الماضية والاحتلال والجماعات المسلحة من بعثيين وتكفيريين وصداميين».

من جانبه، اكد النائب حارث محي الدين العبيدي من جبهة التوافق العراقية (السنية) ان «خروقات حقوق الانسان تقوم بها جهات عديدة ليس فقط العصابات الارهابية فهناك خروقات قوات الاحتلال التي هي واضحة وجلية منها ما حصل في سجن ابو غريب بالاضافة الى تجاوزات ميدانية من قتل اسر وتهديم البيوت على رؤوس اصحابها».

واوضح ان «هناك ايضا احتقانا طائفيا وقتلا على الهوية وعمليات تهجير لأسر سلبت اموالها وممتلكاتها وتجاوزات تقوم بها ميليشيات تعمل على الساحة العراقية».

واكد العبيدي الذي يشغل منصب نائب رئيس لجنة حقوق الانسان في البرلمان العراقي، على ضرورة ان «تعمل المفوضية على ارجاع حقوق كل من ضاعت حقوقه كي يشعر الانسان العراقي بالحرية وانه في بلد ديموقراطي تضمن فيه حقوق الانسان وتصان».

من جهته، قال النائب حنين قدو من لائحة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) انه «بعد 35 عاما من انتهاكات حقوق الانسان في العراق جاء اليوم الذي لا بد فيه من وضع الحلول والمعالجات ونشر الوعي لثقافة حقوق الانسان في هذا البلد».

واكد جياني مجازيني ممثل مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ومدير مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ان «انشاء نظام وطني يحمي حقوق الانسان وقادر على التعامل مع الانتهاكات السابقة والحالية هو من اولويات هذه المرحلة».

واضاف «بالنظر لانتهاكات حقوق الانسان السابقة والمستمرة في العراق فمن الضروري وجود وزارة حقوق انسان ومفوضية وطنية قادرتين على مجابهة الصعاب معا».

ورأى مجازيني ان «احترام سيادة القانون لا بديل عنه في تحسين الوضع الامني وفي عملية اعادة البناء والتنمية والخروج من دائرة العنف والتقليل من حدوث الانتهاكات التي يشهدها العراق كل يوم».

وحذرت الامم المتحدة مرارا من انتهاكات حقوق الانسان في العراق من قبل جميع الاطراف.

واكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المدافعة عن حقوق الانسان في 23 تموز/يوليو في تقرير يقع في 53 صفحة ان تعذيب السجناء المعتقلين لدى القوات الامريكية في العراق بشكل منهجي استمر بعد فضيحة ابو غريب في 2004.

كما اتهمت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي حول حقوق الانسان للعام 2006 الذي نشر في 23 ايار/مايو القوة المتعددة الجنسيات وقوات الامن العراقي والحركة المسلحة بارتكاب «جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية» في العراق.

اف ب

رامسفيلد: تحقيق النصر بالعراق سيتطلب ما هو أكثر من القوة العسكرية

■ واشنطن ـ رويترز: قال وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد ان الجيش الامريكي لديه القوة التي تجعله لا يخسر الحرب في العراق لكن تحقيق النصر سيحتاج في نهاية الامر الى حلول سياسية. واضاف رامسفيلد قائلا «لديك وضع يستحيل معه ان تخسر عسكريا... لكن تحقيق النصر سيتطلب ما هو أكثر من القوة العسكرية».

وقال رامسفيلد في تعليقات أدلى بها الى الصحافيين في مقر وزارة الدفاع (البنتاغون) ان التدريب الامريكي لقوات الامن في العراق سار «بخطى متعجلة» لكن وضع مدربين امريكيين داخل قوات الشرطة العراقية سيدعم تدريجيا قدرة العراق على تقليل العنف بقدراته الذاتية. ومع هذا فان رامسفيلد قال ان هناك حاجة الى أن يحسم البرلمان العراقي مسألة الفيدرالية وأن ينشىء حكومة وحدة لاخماد العنف الذي يعصف بكثير من مناطق العراق والذي احبط جهود الولايات المتحدة للبدء في سحب قواتها. وقال الوزير الامريكي «ستكون هناك حاجة الى اتخاذ كل تلك الاشياء معا».

ويقول قادة عسكريون امريكيون ان العنف في العراق الذي أودى بحياة 2750 جنديا امريكيا وعشرات الالاف من العراقيين ما زال محصورا في خمس من محافظات البلاد الثماني عشرة وبينها العاصمة بغداد والمنطقة المحيطة بها. ودأب مسؤولون امريكيون على اتهام ايران وسورية بدعم المسلحين وامتنع رامسفيلد عن التعقيب على تلميحات الى انه ينبغي للولايات المتحدة ان تسعى للحصول على مساعدة البلدين لتقليل العنف في العراق. وامتنع رامسفيلد ايضا عن التعقيب على تصريحات لجون وورنر رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الامريكي وهو جمهوري بارز بأن الولايات المتحدة ربما تضطر الى دراسة تغيير في مسارها اذا فشلت الحكومة العراقية في استعادة النظام في غضون شهرين أو ثلاثة.

القوات الامريكية تفرج عن مساعد بارز للصدر

■ بغداد ـ من ايبون فيليلابيتيا: قال الجيش الامريكي والحكومة العراقية ان الجيش الامريكي أطلق امس سراح مساعد بارز لرجل الدين الشيعي المؤيد للحكومة مقتدى الصدر بعدما طلبت الحكومة العراقية الافراج عنه. وكان الشيخ مازن الساعدي مساعد رجل الدين المتشدد اعتقل الى جانب أربعة رجال على يد القوات الامريكية خلال مداهمة لمنزله في بغداد الثلاثاء.

وقال اللفتنانت كولونيل كريستوفر جارفر المتحدث باسم الجيش الامريكي لرويترز «أطلق سراحه بطلب من حكومة العراق».

ويطالب القادة العسكريون والمسؤولون الامريكيون رئيس الوزراء نوري المالكي بكبح جماح الميليشيات التي ينحى عليها باللوم في بعض من أسوأ أعمال العنف الطائفي التي تضرب العراق. وقال جارفر ان الساعدي اعتقل خلال عمليات أمنية تقوم بها القوات الامريكية في بغداد. ورفض قول ما اذا كان الساعدي الذي يرأس مكتب الصدر في حي الشعلة ببغداد قد اعتقل للاشتباه في تورطه في أي جرائم. وأضاف «لا ندلي بمزيد من التعليقات في هذه المرحلة... الحكومتان تناقشان القضية».

الطالباني يتهم حماس بتمجيد الإرهابيين وإدانة البيشمركة

■ لندن ـ يو بي آي: اتهم الرئيس العراقي جلال الطالباني قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بتمجيد الإرهاب وإدانة البيشمركة، وأيد الخطة الأمريكية لإشراك سورية وإيران في مساعي إعادة الهدوء إلى بلاده.

وقال الطالباني في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس الأربعاء «إن قيادة حماس ودون أن تأخذ بنظر الإعتبار أي مسؤولية وطنية أو العلاقات العراقية ـ الفلسطينية تمجد أحياناً الإرهابيين وتدين وتسخر من البيشمركة ومن قوات المهدي أو بدر وغيرها بدون سبب».

وأكد أن العنف في العراق «سيتوقف في غضون أشهر قليلة في حال انضمت طهران ودمشق إلى الجهود الرامية إلى إعادة الإستقرار».

واقترحت هيئة خبراء يقودها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر لمراجعة السياسة الأمريكية في العراق أن تفتح الولايات المتحدة محادثات مع سورية وإيران حول العراق.

وأضاف الطالباني ان الخطوة «ستكون بداية النهاية للإرهاب»، دون أن يبدي قلقه من احتمال ان توصي هيئة بيكر بإجراء انسحاب مرحلي لقوات التحالف من العراق، غير أنه أكد أن أي طرف في التحالف «لن يقرر إجراء انسحاب عاجل من العراق».

ورأى الرئيس العراقي أن المصالحة الوطنية والمشاركة الفعلية في الحكم والمسؤولية وإدارة البلاد بين من قال انهم «الممثلون الحقيقيون للطائفتين العربية الشيعية والعربية السنية» هي «السبيل الكفيل لوقف المشروع الطائفي وإنهاء القتال بين فئات معينة».

مقتل ضابط عراقي كبير واربعة من حراسه بانفجار جنوب بغداد

■ العمارة (العراق) ـ اف ب: اعلنت الشرطة العراقية في مدينة العمارة (360 كلم جنوب بغداد) امس الاربعاء مقتل ضابط كبير في الاستخبارات برتبة عقيد واربعة من حراسة بانفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبه جنوب المدينة.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ان «العقيد علي قاسم التميمي مدير الاستخبارات في قيادة شرطة محافظة ميسان قتل صباح امس مع اربعة من افراد حمايته بانفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبه اثناء توجهه الى عمله».

واضاف المصدر ان «العبوة الناسفة كانت مزروعة على الطريق العام الذي يربط العمارة بمدينة البصرة (جنوب المدينة) وانفجرت قرب السيارة التي كان يستقلها مدير الاستخبارات.

مرصد الحريات الصحافية العراقي يعتبر تحذيرات البرلمان مخالفة للقوانين

■ بغداد ـ رويترز: قالت مؤسسة صحافية عراقية غير حكومية تعنى بحرية الصحافة امس ان التحذيرات التي اطلقها قبل يومين مجلس النواب العراقي ضد صحيفة وقناة تلفزيونية بالعراق تعتبر مخالفة واضحة لجميع القوانين العراقية. وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب العراقي قد طالبت يوم الاثنين الحكومة بالتدخل ومحاسبة قناة «الشرقية» التلفزيونية الفضائية وصحيفة «الزمان» اليومية بسبب تغطيتهما الصحافية لجلسة اعمال مجلس النواب التي شهدت تمرير قانون الاقاليم الاسبوع الماضي. ووصف بيان مجلس النواب التغطية الصحافية لقناة «الشرقية» وصحيفة «الزمان» بانها كانت «أداة مغذية للتوترات ومهددة للامن الوطني».

وطالب البيان الحكومة العراقية «باتخاذ الاجراءات المناسبة لمحاسبتها».

وجاء في بيان صادر عن مرصد الحريات الصحافية امس ان المرصد يعرب «عن بالغ قلقه لما جاء في بيان رئاسة مجلس النواب العراقي والذي كان يوصي رئاسة مجلس الوزراء بمحاسبة فضائية الشرقية وصحيفة الزمان».

واضاف البيان ان البرلمان العراقي «لم يكتف بذلك بل اتهم وسائل الاعلام بانها مغذية للتوترات الحاصلة في البلاد ومهددة للامن الوطني فيه وهذا كلام خطير لا بد من الوقوف عنده».